**تحسين سبل المعيشة في سورية**

**(البدائل والاستراتيجيات)**

 **الدكتور مدين علي**

 **ملخص تنفيذي**

 دخلت الحرب السورية عامها الثامن على وقع تداعيات اقتصادية خطيرة، ومؤشرات معيشية مؤلمة، تركت تأثيرات ومنعكسات سلبية، طالت مختلف الجوانب المتعلقة بنوعية حياة الإنسان في سورية، ويبقى الأبرز في هذا الإطار هو التبعات الاقتصادية، التي برزت معالمها بصورة واضحة وملحوظة في الاتجاه العام، لتطور مؤشرات الأداء الاقتصادي على المستوى الكلي، تحديداً لجهة ما يتعلق بالمستوى التنموي، والمؤشرات التنموية التي تعكس بصورة مباشرة، نوعية حياة الإنسان في سورية، التي شهدت في الواقع تراجعاً واضحاً وملحوظاً طوال سنوات الحرب. ويُعَدُّ هدف تحسين سبل العيش، هدفاً مركزياً، تسعى إليه الحكومات والدول، يتجاوز من حيث مراميه، حدود أو نطاق الجوانب المتعلقة بالشروط المادية، التي تتصل بصورة مباشرة بحياة الإنسان، كالحاجة إلى الغذاء والدواء والمسكن، ليشمل جوانب أخرى سياسية وثقافية وحقوقية، ترتبط بنوعية حياة الأفراد والمجتمعات.

 وفي الواقع إن عملية تحسين سبل المعيشة والارتقاء بنوعية حياة الناس، تخضع لتأثير مجموعة كبيرة من المحددات والعوامل، إذ يعد الاستقرار السياسي محدداً نوعياً، يؤثر إلى حدٍّ كبير في القدرة والإمكانات المطلوبة لتحسين مستوى المعيشة، ذلك نظراً للدور الكبير، والتأثير الواضح للاستقرار السياسي في الاستقرار الاقتصادي، تحديداً لجهة ما يتعلق بالقدرة على استقرار العملية الإنتاجية، و سعر الصرف ومختلف العوامل التي تتعلق بالتوازن الاقتصادي على المستويين الكلي والجزئي. ويبقى الأبرز هو الاستقرار الاقتصادي الذي يتجاوز حدود الاستقرار المطلوب على مستوى التشريعات ، ليتضمن استقرار التوجه العام في السياسات الاقتصادية، بكل مكوناتها النقدية والمالية، وسياسات الإنتاج والتسعير والإقراض والتمويل، والتسويق والعلاقات مع العالم الخارجي. من كل ذلك الدور الكبير الذي يضطلع به التطور العلمي، والتقدم التقني والتكنولوجي، الذي يعد من المحددات الأساسية، التي تؤثر بصورة مباشرة في إمكانات النهوض بالواقع المعيشي، إذ يلعب دوراً كبيراً في رفع القدرة على الاستغلال الأمثل للإمكانات والموارد المادية والبشرية المتاحة، بما يساعد في تعظيم المردود الاقتصادي ، الأمر الذي سينعكس بصورة إيجابية على مستوى الإنتاجية، وبالتالي على مستوى القدرة على تحسين سبل العيش.

 تعيش سورية منذ عام 2011، في ظل تداعيات حرب نوعية، كان لها دور كبير في تدمير الكثير من البنى والمقدرات الاقتصادية (الإنتاجية والخدمية)، ترافقت مع فرض سلسلة واسعة من العقوبات الاقتصادية، كان لها في الواقع تداعيات سلبية كبيرة، أسهمت بقوة في تعقيد المسألة الاقتصادية والاجتماعية في سورية، تحديداً لجهة ما يتعلق بالقدرة على تحسين نوعية الحياة، وتوفير شروط الحد الأدنى المطلوبة للتمكين الاقتصادي، بالنسبة للإنسان السوري.

 في ضوء ذلك شهد الوضع المعيشي والتنموي بصورة عامة، للسكان في سورية تدهوراً كبيراً، طوال سنوات الحرب، تحديداً في السنوات 2012- 2014، جراء الانخفاض الكبير، الذي طال أداء مختلف القطاعات الاقتصادية، ذات الصلة بإنتاج الغذاء هذا من جانب، وجراء التراجع الحاد في القدرة الشرائية للدخول والعوائد، نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار، أو فقدان فرص العمل ومصادر الدخل من جانبٍ آخر.

 إن عملية تحسين مستوى المعيشة، وضمان سبل الوصول إلى العيش الكريم، تواجه تحديات نوعية؛ كالانخفاض الشديد في معدل النمو الاقتصادي؛ ضعف الإداء وانخفاض مستوى الإنتاجية؛ الاختلال الفاضح والكبير في توزيع الدخل الوطني، وغياب العدالة الاجتماعية؛ والعجز المالي الكبير وارتفاع نسب المديونية الداخلية والخارجية جراء التراجع الكبير في قدرة الدولة على تحصيل الموارد المالية والإيرادات الطبيعية؛ والتخلف التاريخي في منظومة علاقات الإنتاج التقنية من تخطيط وتنظيم وإشراف وتقييم وتقويم ومتابعة؛ وضعف المحتوى التقني والتكنولوجي للاقتصاد السوري؛ العقوبات الاقتصادية الدولية التي كان لها دور كبير في استنزاف الكثير من مقدرات الدولة ومواردها في صفقات السوق السوداء والأسواق غير النظامية؛ استفحال ظاهرة الفساد؛ استنزاف الموارد والإمكانات الاقتصادية السورية جراء استمرار الحرب؛ المشكلات الناجمة عن عمليات التهجير والنزوح والهجرة الداخلية والخارجية؛ بقاء معظم أبار النفط والغاز خارج نطاق سيطرة الدولة السورية؛ هجرة الكفاءات والأدمغة؛ وانخفاض سعر صرف الليرة السورية.

 تنطلق عملية تحسين سبل العيش، ورفع مستوى فرص التمكين الاقتصادي والمعيشي في سورية، في مسارين: **الأول**: **مسار الأجل القصير والمتوسط**، الذي يتضمن تشجيع الصناعات الحرفية والمشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية في الصغر وتحفيز ورشات العمل المهنية والحرفية، وتنشيط وتحفيز المدارس المهنية والحرفية والصناعية، والبدء بتطبيق سياسة مالية ونقدية توسعية، مدروسة، وبجرعات محدودة وتجريبية، كي تبقى الحكومة قادرة على استيعاب مفاجآت السوق المحتملة، من كل ذلك إلى ضرورة التركيز بصورة مكثفة على عملية تطوير القطاع الزراعي وتنشيطه، وتقييد الاستيراد، بما يساعد في حماية الإنتاج المحلي الزراعي والصناعي، ومصادرة الدولة للثروات والأموال التي تشكلت بصورة مشبوهة، وتنفيذ حملة ممنهجة ومكثفة، بصورة مستمرة ومتواصلة، لضرب بنى الفساد، وتفكيك شبكاته والقضاء على تحالفاته، وتحرير السوق وكسر حالة الاحتكار، وضبط الأسعار والحيلولة دون ارتفاع معدلات التضخم، وزيادة الرواتب والأجور. **والثاني مسار الأجل الطويل**: الذي يتضمن تنفيذ بدائل سياسات وخيارات تساعد في تحسين مستوى المعيشة، تركز على جوانب إدارة وتنشيط العرض، بوساطة **تحفيز الإنتاج الوطني** وتحديداً الإنتاج الزراعي والصناعات الزراعية؛ إعادة النظر باستراتيجيات التنمية ورهاناتها، تحديداً لجهة ما يتعلق بأولوية قطاعات الأمن الاقتصادي (الزراعي والصناعي والتقني)؛ من كل ذلك إلى إعادة النظر في جغرافيا التنمية والإنماء ، والتوزيع العادل للموارد والإمكانات بين مختلف المناطق والأقاليم التنموية؛ وإعادة النظر في استراتيجيات التربية والتعليم؛ والتركيز على مسألة توطين الكفاءات وتحفيزها والحد من هجرتها، ذلك بوساطة: زيادة مستوى الأجور والمرتبات ورفع مستوى التعويضات للخبرات والكفاءات العلمية وأعضاء الهيئات التدريسية، وابتكار سياسات خلاقة لتوطين التقانة والتكنولوجيا وخلق البيئات والحواضن التكنولوجية اللازمة، وخلق بيئة اقتصادية محوكمة تساعد في تعزيز أسس ومتطلبات الشفافية، المطلوبة لتحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار، وتحسين أداء السوق، وإعداد سياسة سكانية متوازنة.

 لا شك في أنَّ التحديات والمعوقات التي تواجه الدولة السورية، هي تحديات كبيرة، إلا أن إمكانات الدولة السورية وقدراتها، أصبحت مقبولة في الوقت الراهن، إذ تحسنت القدرات السياسية والاقتصادية والعسكرية بصورة ملحوظة، في السنتين الأخيرتين من سنوات الحرب. فقد استردت الدولة السورية مساحات هامة من الأراضي الزراعية، كما استردت بعض حقول النفط والغاز، وبدأت عجلة النشاط الصناعي بالعمل، واستعاد الكثير من المناطق الصناعية والمدن نشاطها ودورها، ويبقى الأبرز والأهم هو: أن الدولة حققت نجاحاً كبيراً في تعزيز ثقة المواطن السوري بقدرتها على الصمود، ومواجهة الإرهاب، إضافة إلى تمكنها من تعزيز الثقة الداخلية والخارجية، بقدرتها على صياغة التفاهمات، وبناء التحالفات الداخلية والخارجية، ما يعني أن إمكانات النهوض وتحسين سبل المعيشة عن طريق البدء بتطبيق الإجراءات والبدائل في الأجل القصير أصبحت قائمة ومتوافرة بحدود معينة، لكنها تحتاج إلى توافر شروط موضوعية؛ الاستثمار المكثف في الثقة الموجودة لدى المواطن السوري؛ استبعاد الكوادر والقيادات الفاسدة، التي تمسك ببعض المواقع، والتي تجد في الأزمة والحرب فرصة للاستثمار والإتجار؛ الاعتماد على كفاءات رجال دولة حقيقيين؛ الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المادية والبشرية؛ تعزيز الطابع أو الدينامية التنافسية للسوق السورية، عن طريق ضرب المحتكرين والمتحكمين والمتلاعبين بالاقتصاد والسوق.

 يتناول العدد الثاني من سلسلة قضايا تنموية سبل **تحسين المعيشة في سورية بواسطة مقاربة من منظور مختلف، يتضمن تطبيق مجموعة من البدائل والاستراتيجيات.** ويتألف من مقدمة وخمسة محاور أساسية هي:

 **أولاً: مفهوم تحسين سبل المعيشة.**

 **ثانياً: المحددات العملية لاستراتيجية لتحسين سبل العيش.**

 **ثالثاً: مضامين تحسين سبل المعيشة.**

 **رابعاً: تحسين سبل العيش في سورية.**

 **خامساً: شروط موضوعية للنهوض بالواقع الاقتصادي وتحسين سبل المعيشة.**

 **الخاتمة.**

**فهرس المحتويات**

**ملخص تنفيذي**

 **المقدّمة**

 **أولاً: مفهوم تحسين سبل المعيشة**

 **ثانياً: المحددات العملية لاستراتيجية لتحسين سبل العيش**

 **ثالثاً: مضامين تحسين سبل المعيشة**

 **رابعاً: تحسين سبل العيش في سورية**

 **1ـ ملامح الوضع الاقتصادي في سورية**

 **2ـ ملامح الوضع الغذائي الراهن في سورية**

 **3ـ تحديات تحسين سبل المعيشة في سورية**

 **4ـ مداخل تحسين سبل المعيشة في سورية (بدائل السياسات والخيارات)**

 **4ـ1: بدائل سياسات الأجل القصير**

 **4ـ2: بدائل سياسات الأجل الطويل**

**خامساً: شروط موضوعية للنهوض بالواقع الاقتصادي وتحسين سبل المعيشة**

**خاتمة**

 **المقدّمة**

دخلت الحرب السورية عامها الثامن على وقع تداعيات اقتصادية خطيرة، ومؤشرات معيشية مؤلمة، تركت في الواقع تأثيرات ومنعكسات سلبية عميقة، طالت مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بنوعية حياة الإنسان في سورية، ويبقى الأبرز في هذا الإطار هو التبعات أو التداعيات الاقتصادية التي شهدت تراجعاً كبيراً، برزت معالمه بصورة واضحة وملحوظة، في الاتجاه العام لتطور مؤشرات الأداء الاقتصادي على المستوى الكلي، تحديداً لجهة ما يتعلق بالمستوى التنموي والمؤشرات التنموية التي تعكس بصورة مباشرة نوعية حياة الإنسان في سورية التي شهدت في الواقع تراجعاً واضحاً وملحوظاً طوال سنوات الحرب، جراء ارتفاع منسوب الفقر، وتراجع القدرة على تأمين الحاجات والخدمات الأساسية، تحديداً تلك المتعلقة بتأمين الاحتياجات من الغذاء والدواء، ومتطلبات العلاج والاستشفاء، من كل ذلك إلى تأمين متطلبات وإمكانات القدرة على التعلم والالتحاق بالمدارس، والحصول على الخدمات الاجتماعية والصحية، جراء الانخفاض الشديد في القوة الشرائية للدخول والمرتبات، على خلفية الارتفاع الكبير في معدلات التضخم التي بلغت تراكمياً حدوداً قياسية تجاوزت ( 1000% )، إذ انخفض وسطي سعر صرف الليرة السورية تجاه الدولار من 50 ل.س للدولار قبل الحرب، حتى بلغ 550 ل.س للدولار في منتصف عام 2017، ليتراجع قليلاً ويستقر على حدود 495 ل.س للدولار في عام 2017 ، ثم شهد تحسناً كبيراً طيلة الربع الأخير من عام 2017 حتى بلغ 450 ل.س، ليعود ويستقر في الوقت الراهن على سعر يتراوح بين 460-470 ل.س للدولار).

 في ضوء ذلك تراجعت القوة الشرائية للدخول والرواتب، إلى عُشر ما كانت عليه قبل الأزمة (أي عشر دخل عام 2010) **([[1]](#footnote-1))** ، هذا في الوقت الذي ارتفع فيه معدل البطالة إلى حدودٍ، تجاوزت نسبة (55%) بحسب بيانات الأمم المتحدة، ما جعل نسبة من هم تحت خط الفقر تقارب بحسب بيانات الأمم المتحدة وبرنامج الغذاء العالمي حدود (80%) من الشعب السوري، مع الأخذ بالحسبان أن هذه النسبة قد تراجعت بحدود معينة طوال عام 2016 **([[2]](#footnote-2))**. جراء تحسن الوضع الاقتصادي قليلاً بعد أن استعادت الدولة الكثير من المساحات والمناطق الزراعية، وبعض المدن والمناطق الصناعية، إضافة إلى توجه الحكومة السورية طوال الأعوام (2013-2017)، نحو زيادة نسبة الإنفاق المخصص لتمويل الخدمات، وبرامج الدعم والرعاية الاجتماعية في الموازنة العامة للدولة حتى بلغت نسباً تتراوح بين **(25ـ 35%)**، ذلك على حساب تخفيض نسبة الاعتمادات المخصصة لتمويل الإنفاق الاستثماري وحتى الجاري**([[3]](#footnote-3))** ذلك بهدف رفع درجة التمكين الاقتصادي وتخفيف تكاليف المعيشة وتحسبن سبل العيش.

**أولاً: مفهوم تحسين سبل المعيشة:**

 يُعَدُّ هدف تحسين سبل العيش، هدفاً مركزياً، تسعى إليه الحكومات والدول، بحسبانه هدفاً استراتيجياً يتجاوز من حيث مراميه، حدود أو نطاق الجوانب المتعلقة بالشروط المادية التي تتصل بصورة مباشرة بحياة الإنسان، كالحاجة إلى الغذاء والدواء والمسكن، وغير ذلك من القضايا التي تتعلق بالشروط البيولوجية لحياة الفرد، ليشمل أو يتضمن (أي كهدف)، جوانب أخرى سياسية وثقافية وحقوقية، ترتبط بنوعية حياة الأفراد والمجتمعات **([[4]](#footnote-4))**.

 وفي الواقع إن قدرة الحكومات والدول على تحسين سبل العيش، وتغيير نوعية حياة الأفراد والمجتمعات، تخضع من الناحية العملية، لتأثير مجموعة كبيرة من المحددات والعوامل، تتعلق بمستوى التطور السياسي والاقتصادي والعلمي والتكنولوجي الذي وصل إليه المجتمع، هذا من جانب. كما تتعلق من جانبٍ آخر، بمدى قدرة هذا المجتمع على الاستفادة من التحولات أو التطورات المختلفة، ومن ثم تكييفها وتأطيرها في الاتجاه، الذي يمكن أن يساعد في تغيير نوعية الحياة وتحسين مستوى حياة البشر.

 ما يعني أن الإطار العام لمفهوم تحسين سبل المعيشة، يتخذ من الناحية العملية طابعاً حركياً ديناميكياً، يخضع لتأثير اللحظة التاريخية ومنعكساتها على عملية إنتاج الشروط التي تحدد معالم الإطار العام أو الفضاء الذي يحيط بحياة البشر.

 ففي ظروف السلم والسلام وحالات الاستقرار يتسع نطاق مفهوم تحسين مستوى المعيشة، ليتخذ طابعاً أوسع وأشمل، يتجاوز حدود تأمين الحاجات والخدمات المادية التي تتعلق بحاجات الأفراد المادية، وتحديداً البيولوجية، ليطال جوانب أخرى، تتعلق بمنظومات الحريات السياسية والاجتماعية، والحقوق الثقافية والمعرفية والفكرية والسياسية والاجتماعية، ذلك بخلاف واقع الحال في ظروف الحروب والأزمات، إذ تتراجع حدود المفهوم وتنكمش، لتتأطر السياسات ويقتصر الهدف، على ما يتعلق بتأمين شروط ومتطلبات الحد الأدنى، من الحاجات والخدمات التي تتعلق بشروط الحياة الأساسية كالمأكل والمشرب والمسكن.

**ثانياً: المحددات العملية لاستراتيجية تحسين سبل العيش:** تخضع عملية تحسين سبل المعيشة والارتقاء بنوعية حياة الناس، لتأثير مجموعة كبير من المحددات والعوامل، يمكن الإشارة إلى أبرزها وفق الآتي:

**1ــ الاستقرار السياسي:** يعد الاستقرار السياسي محدداً نوعياً، يؤثر إلى حدٍّ كبير في القدرة والإمكانات المطلوبة لتحسين مستوى المعيشة، ذلك نظراً للدور الكبير، والتأثير الواضح للاستقرار السياسي في الاستقرار الاقتصادي، تحديداً لجهة ما يتعلق بالقدرة على استقرار العملية الإنتاجية، واستقرار سعر الصرف، وتأمين الشروط المطلوبة، لضمان تنفيذ السياسات الصناعية والزراعية والخدمية، وبالتالي تنفيذ الخطط والبرامج المتعلقة بالأهداف الاستراتيجية للسياسة العامة للدولة، على المستويين الكلي والجزئي.

**2ــ** **الاستقرار الاقتصادي**: يتسع مفهوم الاستقرار الاقتصادي ليتجاوز حدود الاستقرار المطلوب على مستوى التشريعات والقوانين الاقتصادية، ليتضمن استقرار السياسات الاقتصادية بكل مكوناتها ( النقدية والمالية، وسياسات الإنتاج والتسعير والإقراض والتمويل، وسياسات التسويق والعلاقات مع العالم الخارجي، من كل ذلك إلى التشريعات والقوانين المتعلقة بمناخ الاستثمار، وخطط الإنتاج في الأجلين القصير والمتوسط).

 وفي الواقع إن الاستقرار الاقتصادي كمفهوم، لا يعني ثبات التشريعات والقوانين، كما لا يعني الجمود في بناء وبنية السياسات والحفاظ عليها بما هي عليه ، بل يعني وضوح الرؤية، واستقرار النهج، وثبات الاتجاه العام، أو الخيار للسياسات والخطط والتشريعات، وانسجامها بما يحقق الأهداف على المدى البعيد.

 وعليه، إن الاستقرار الاقتصادي بالمعنى الذي أشرنا إليه يصبح له دور كبير في استقطاب الاستثمار والتمويل، وتشجيع الاستثمار، وتحفيز العملية الإنتاجية، وبالتالي تحفيز العرض المطلوب، لمواجهة احتياجات الطلب على المستوى الكلي، عند الحدود التي تضمن سعر سوق توازنية، تتوافق مع مستويات الدخل السائدة، والقدرة الشرائية للمرتبات وعوائد عوامل الانتاج، بكل أنواعها (أي عوائد العمل ورأس المال والملكية والتنظيم)

**3ـ** **التطور العلمي والتقدم التكنولوجي**: يعد عامل التطور العلمي والتقدم التقني والتكنولوجي، من المحددات الأساسية، التي تؤثر بصورة مباشرة في عملية تحسين سبل العيش، وإمكانات النهوض بالواقع المعيشي والحياة للناس. إذ إنَّ التقدم العلمي والتطور التكنولوجي يلعبان دوراً كبيراً في رفع القدرة على الاستغلال الأمثل، والاستفادة القصوى من الموارد والإمكانات المتاحة، بما يساعد في تحقيق أعظم مردود بأقل التكاليف، الأمر الذي سينعكس بصورة إيجابية على مستوى الإنتاجية، وبالتالي على إمكانات تحسين سبل العيش ورفع مستوى المعيشة.

 **4ـ مدى توافر الموارد والإمكانات المادية**: تتصف الموارد والإمكانات المادية المطلوبة لتأمين مستلزمات تحسين سبل المعيشة، والنهوض بالواقع الحياتي والمعيشي للناس بالندرة النسبية، بمعنى: أن الإمكانات و الموارد اللازمة أو الضرورية لتحسين مستوى المعيشة، قد لا تتوافر كماً ولا كيفاً، بصورة مستمرة ودائمة، إما لأسباب تتعلق بشح الموارد وضعف الإمكانات المالية والاقتصادية التي تساعد في الحصول عليها، أو لأسباب أخرى، قد تكون سياسية أو عسكرية (كوجود عقوبات اقتصادية دولية أو حصار أو حرب أو ... غير ذلك).

**ثالثاً: مضامين عملية تحسين سبل المعيشة :** يرتبط المضمون المباشر لمفهوم تحسين سبل العيش ومستوى نوعية الحياة، وبالتالي رفع درجة التمكين الاقتصادي، لجهة ما يتعلق بالوصول إلى الحاجات والخدمات ذات الصلة بنوعية حياة الناس، بتأمين مستويين من الحاجات والخدمات هما:

**المستوى الأول:** يرتبط بتأمين ثلاثة جوانبأساسية من الحاجات التي تشكل المضمون المادي (البيولوجي) للشروط الأساسية المتعلقة بوجود الإنسان، كتأمين الغذاء والمسكن وتأمين الدواء وإمكانات العلاج والاستشفاء.

**المستوى الثاني:** يتعلّق بالمضمون الحقوقي المعاصر الذي يشكل من حيث المحتوى جوهر نظريات التنمية البشرية والإنسانية المعاصرة التي تنطلق من منظور معياري، يتمحور حول منظومة حقوقية، تشكل المضمون المعاصر لخطاب دولي إنساني مكثف، يظهر بوضوح في مفردات القانون الدولي الإنساني، والاتجاهات الحديثة الحاكمة لاستراتيجيات التنمية التي تتجلّى في مجموعة من الحقوق كحق العمل والتعلم والمعرفة وبناء القدرات والوصول إلى المعلومات، وحق العيش بأمن وسلام **([[5]](#footnote-5))**

رابعاً: تحسين سبل العيش في سورية:

 إن طبيعة الإمكانات المتعلقة بتحسين مستوى المعيشة، والارتقاء بنوعية حياة الناس، وتحسين سبل المعيشة وفرص العيش، تخضع في الواقع لتأثير مجموعة كبيرة من الشروط والمحددات التي تعكس في الشكل والمضمون خصائص البيئات الاقتصادية والسياسية والثقافية، وشروط التنمية ومتطلباتها التي تتحدد بدورها في ضوء مجموعة كبيرة من العوامل التاريخية والجغرافية والجيواستراتيجية، إضافة إلى عوامل ومحددات أخرى، سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، ويبقى الأبرز والأكثر أهمية في الوقت الراهن، هو تأثير المحددات التقنية والتكنولوجية، وما يندرج في سياقها من تحولات على مستوى المنظومات المعلوماتية والمعرفية والحقوقية، التي باتت تشكل محدداً أساساً من محددات التنمية المعاصرة ما يعني أنَّ سبل تحسين مستوى المعيشة، والارتقاء بمستوى نوعية حياة الناس، يتأثران إلى حدٍّ كبير بشروط اللحظة التاريخية التي تحدد الخصائص الهيكلية والبنيوية الداخلية للمنظومة المستهدفة هذا من جهة، كما تحدد من جهة أخرى الإطار أو الفضاء العام الخارجي الذي يحيط بالمنظومة، ويؤثر بقوة في إمكانات عملها و حدود دورها ومتطلبات تكيفها.

 بناءً على ما تقدم، يتبيّن أن عملية تحسين مستوى المعيشة، تنطوي على فرص وإمكانات، إلى جانب معوقات وتحديات، ما يجعل توظيف الأنماط الجاهزة، أو استدراج التجارب والنماذج، عملية تنطوي على مخاطر، قد تؤدي إلى انتكاسة تنموية، يمكن أن تطيح بالمنظومة ككل وتدفع بها للانفجار.

 لذلك وقبل الخوض في تفاصيل المقاربات والبدائل الممكنة لتحسين سبل العيش، ورفع مستوى نوعية الحياة في سورية، في الوقت الراهن (في ظل الأزمة)، وبما يؤسس كمدخل لمرحلة ما بعد الحرب، لابد من الإحاطة بطبيعة الواقع الاقتصادي والمعيشي الراهن، كمدخل أساس لتحديد الاستحقاقات المطلوبة، لجهة ما يتعلق بفرص وإمكانات، وبالتالي مداخل تحسين مستوى المعيشة في سورية. لذا سنستعرض استناداً إلى مدخل توصيفي موجز ومكثف ما يأتي:

**1ـ ملامح الوضع الاقتصادي والاجتماعي الراهن في سورية :** تعيش سورية منذ عام 2011 وحتى اللحظة الراهنة، في ظل تأثير مجموعة كبيرة من التداعيات، التي خلفتها حرب شاملة، وصراع مديد، كان لهما دور كبير في تدمير الكثير من البنى والمقدرات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية، فضلاً عن تدمير دراماتيكي طال مجالاً واسعاً من البنى التحتية، ذات الصلة بالعملية الإنتاجية، سواء كان بصورة مباشرة أم غير مباشرة **([[6]](#footnote-6))**.

 وفي الواقع إن ما زاد الأمر تعقيداً في سورية، هو العقوبات الاقتصادية الدولية، ذات الطبيعة المركبة التي تركت تداعيات سلبية كبيرة على مستوى المعيشة وسبل العيش الكريم، والتي أسهمت إلى حدٍّ كبير في تعقيد المسألة الاجتماعية والاقتصادية في سورية التي دخلت في استعصاء شديد جراء مجموعة كبيرة من العوامل منها:

* النشاط الكبير للسوق السوداء وتنامي دور اقتصاد الظل، وارتفاع الأهمية النسبية للأسواق غير النظامية على حساب السوق النظامية، ما أدى إلى خروج قسم كبير من دورة النشاط الاقتصادي خارج نطاق الرقابة الحكومية، الأمر الذي انعكس بصورة سلبية على قدرة الدولة على ضبط السوق، وتوفير شروط، ومتطلبات الحد الأدنى الضرورية لضمان التوازن الاقتصادي، وتأمين الموارد المالية السيادية للدولة اللازمة لتمويل الإنفاق العام بما في ذلك زيادة الرواتب والأجور.
* الندرة النسبية الكبيرة، وربما المطلقة، بالنسبة للكثير من مستلزمات العملية الإنتاجية من تكنولوجية وتقنية وقطع غيار وعناصر إنتاج أخرى مختلفة.
* الارتفاع الكبير في معدل التضخم، والمستوى العام للأسعار طوال السنوات 2011ـ 2018، إذ بلغ معدل التضخم التراكمي طوال السنوات 2010 - 2017 نحو (1100%)، مع الأخذ بالحسبان الاستقرار الذي شهده المستوى العام للأسعار، ومن ثم الاتجاه نحو الانخفاض بنسب وحدود معينة قاربت حدود (15ـ20%) خلال الأشهر الأخيرة.
* ارتفاع نسب من هم تحت خط الفقر والمهمشين اقتصادياً، جراء ندرة الموارد، وفقدان فرص العمل والموارد الاقتصادية.
* موجات النزوح والهجرة الداخلية والخارجية، ما أدى إلى ظهور الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية (الصحية والتربوية والتعليمة)، وما ترتب على ذلك من اتساع في مساحة دوائر الفئات الهامشية، وما يتصل بها من مشكلات اجتماعية متعددة من بطالة وفقر وتشرد، إضافة إلى التسول والزواج المبكر والإنجاب غير شرعي وانتشار الإدمان والأمراض الاجتماعية الأخرى.
* هجرة الكثير من الكوادر والكفاءات العلمية (الفنيين والتكنوقراط)، فضلاً عن الإحباط الذي يسيطر على ما تبقى من الكوادر، التي آثرت البقاء والعمل في البلد، وسط ظروف صعبة ومعقدة، وحالة من اللامبالاة، تزامنت مع إهمال مقصود أو غير مقصود من قبل صناع القرار للشروط والمتطلبات، التي يمكن أن تساعد في الاستفادة من الطاقات والقدرات القائمة.
* تراجع مستوى الأداء الاقتصادي، تحديداً في قطاعات الإنتاج المادي (الزراعة والصناعة)، بسبب الدمار الهائل الذي طال الأراضي الزراعية والمنشآت والمدن الصناعية، وعدم توافر المدخلات والمستلزمات الضرورية للعملية الإنتاجية، وخروج مساحات واسعة خارج نطاق سيطرة الدولة. وهذا يظهر بصورة أكثر وضوحاً جرّاء التراجع الكبير في حجم إنتاج السلع والمنتجات، التي تدخل كمكون أساس واستراتيجي في سلة الأمن الغذائي، وتحديداً( القمح)
* ارتفاع نسب التسرب من المدارس، وغير الملتحقين بالعملية التربوية والتعليمية، والتي يقدر عددهم بحسب الهيئات الدولية بحوالي (2.5) مليون طفل سوريّ.
* ارتفاع نسب المشردين والمتسولين ونزلاء الأرصفة والأزقة في شوارع المدن.
* ارتفاع نسب الجرائم ونزلاء السجون والفارين من العدالة والملاحقين بسبب مخالفة القانون العام.
* تراجع الشعور بالأمن، وانخفاض مستوى الإحساس بالأمان، جراء تصاعد وتائر العمليات الإرهابية، واتساع نطاق انتشارها، إضافة إلى تزايد نشاط المافيات والعصابات المتعددة المشارب والانتماءات.

**2ـ ملامح وضع الأمن الغذائي الراهن في سورية :** شهد الوضع الغذائي للسكان في سورية تدهوراً كبيراً طوال سنوات الحرب، وتحديداً في السنوات 2012- 2014، جراء التراجع أو الانخفاض الكبير، الذي طال أداء القطاعات الاقتصادية ذات الصلة بإنتاج الغذاء تحديداً (الزراعة والصناعة الغذائية) هذا من جانب، وجراء التراجع في القدرة الشرائية للدخول، أو فقدان فرص العمل ومصادر الدخل من جانبٍ آخر، إذ إنَّ وسطي الأجر الشهري في الوقت الراهن يشكل نحو **( 50%) فقط** من تكلفة الغذاء الشهري الذي يحتاج إلى ( 34000) ل.س **([[7]](#footnote-7))**. إلا أن صورة الوضع الغذائي تغيرت نسبياً بصورة محدودة، منذ نهاية العام 2015 وحتى عام 2017، ذلك جراء الانخفاض المحدود، والاستقرار في المستوى العام للأسعار هذا من جانب، وتحسن ظروف انتاج السلع والمنتجات الزراعية الغذائية من جانبٍ آخر.

 وفي السياق ذاته تبين نتائج المسح المذكور بأن ثمة تحسناً قد حصل على مستوى الأمن الغذائي للأسر والعائلات السورية، إذ ارتفعت نسبة الآمنين غذائياً من ( 15.6% ) عام 2015 إلى (23.4%) عام 2017، وتراجعت نسبة من هم غير آمنين غذائياً بصورة محدودة جداً وبسيطة من (33%) عام 2015 إلى (31%) عام 2017 . بينما تراجعت نسبة من هم على هامش الأمن الغذائي من (51.6%) عام 2015 إلى (45.6%) عام 2015 **([[8]](#footnote-8)) لمزيد من التوضيح انظر الشكل البياني التالي:**

**الشكل البياني رقم (1)**

**المصدر: نتائج المسح الذي أقامه المكتب المركزي للإحصاء بالتعاون مع هيئة تخطيط الدولة ومنظمة برنامج الغذاء العالمي (WFP)، إضافة إلى** **النتائج والنسب التي انتهى إليها المركز الوطني للسياسات الزراعية حول واقع الأمن الغذائي في سورية عام 2016.**

 **ويتضح من خلال الشكل البياني السابق أن نسبة المهددين بفقدان الأمن الغذائي، ماتزال تشكل معدّلاً مرتفعاً من المجتمع السوري، بينما نسبة غير الآمنين، شهدت تراجعاً محدوداً طوال عامي 2015 و2016. وعلى ما يبدو أن المشكلة المتعلقة بتحديات الأمن الغذائي وتزايد فرص التهديد لجهة ما يتعلق بإمكانات الوصول إلى السلع والخدمات، لا تتعلق فقط بمستوى الإنتاج المحلي للسلع الغذائية الذي يغطي كما بيّنت الدراسة المسحية نحو (65%) من الحاجات الغذائية الضرورية، لنحو (20) مليون نسمة، بينما يتم تأمين الثلث الآخر عن طريق الاستيراد + السلال الغذائية والمساعدات الإسعافية ([[9]](#footnote-9))**

 **ما يعني أن ارتفاع نسبة غير الآمنين والمهددين لا يتعلق بجانب الوفرة والعرض المتاح من السلع الغذائية، بمقدار ما يتعلق بالتراجع الكبير في القدرة الشرائية للدخول والمرتبات، جراء ارتفاع المستوى العام للأسعار.**

**3ـ تحديات تحسين سبل المعيشة في سورية :** تواجه عملية تحسين مستوى المعيشة، وضمان سبل الوصول إلى العيش الكريم تحديات نوعية، يمكن الإشارة إلى البعض منها، على سبيل المثال لا الحصر وفق الآتي:

**3ـ1:** الانخفاض الشديد في معدل النمو الاقتصادي، إذ تشير البيانات إلى تراجع كبير في حجم الناتج المحلي الإجمالي طوال سنوات الحرب. فقد انخفض حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقوماً بالدولار من (60.2) مليار دولار عام 2010 إلى (56.1) مليار دولار عام 2011 وإلى (40.3) مليار دولار عام 2012، ثم إلى (33.5) مليار دولار عام 2013، وتابع المسار انخفاضاً إلى أن بلغ (27.2) مليار دولار عام 2015، و (26.4) مليار دولار عام 2016، ما يعني أنه تراجع بمعدل (ـ 56.14%) طوال سنوات الحرب. لمزيد من التفصيل انظر الشكل البياني الآتي:

**الشكل البياني رقم (2)**

 **المصدر: تقرير اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا (الأجندة الوطنية لمستقبل سورية)**

يتضح من خلال الشكل البياني السابق مدى التراجع الكبير في حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي طوال سنوات الحرب، الأمر، الذي انعكس بصورة سلبية ومباشرة على حركة مجمل المتغيرات الاقتصادية على المستويين الكلي والجزئي في سورية، تحديداً لجهة ما يتعلق بالقدرة على الاستهلاك.

**3ـ2:** **ضعف الإداء وانخفاض مستوى الإنتاجية:** وهذا الضعف يعود في الواقع إلى انخفاض نوعية الآلات جراء تقادمها واهتلاكها، وعدم القدرة على تجديدها، إضافة إلى الارتفاع الكبير في الهدر والفساد، وسيطرة حالة من اليأس والإحباط، وغياب الحوافز والأجور المشجعة، وانصراف الغالبية الكبرى من الموظفين للبحث عن مصادر دخل إضافية أو بديلة، أو ترك العمل، فضلاً عن غياب المعايير والضوابط، ما أدى إلى تراجع كبير في مستوى الإنتاجية

**3ـ3:** الاختلال الفاضح والكبير في توزيع الدخل الوطني وغياب العدالة الاجتماعية، وزيادة حدة الشروخ الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

**3ـ4:** العجز المالي الكبير وارتفاع نسب المديونية الداخلية والخارجية، جراء التراجع الكبير في قدرة الدولة على تحصيل الموارد المالية والإيرادات الطبيعية ( أي عن طريق جبي الضرائب والرسوم وفائض القطاع العام)، ما جعل الدولة تلجأ إلى مصادر التمويل الاستثنائية التي دفعت الدين العام الداخلي للارتفاع إلى مستويات كبيرة، تجاوزت بحسب بعض التقديرات حدود (5000) مليار ل.س، في الوقت الذي ترتبت فيه على الدولة السورية ديون والتزامات مالية خارجية، تجاه بعض الدول كإيران (عملاً بالخط الائتماني)، وروسيا الاتحادية .

**3ـ5:** تخلف تاريخي في منظومة علاقات الإنتاج التقنية، من تخطيط وتنظيم وإشراف وتقييم وتقويم ومتابعة، وما زاد الطين بلّة هجرة الكفاءات والخبرات ذات التخصصات العلمية والفنية الهامة بالنسبة لإدارة الشأن العام.

**3ـ6:** ضعف المحتوى التقني والتكنولوجي للاقتصاد السوري، جراء العقوبات التي حالت دون توفير فرصة الحصول على التقانة والتكنولوجيا اللازمة لتجديد التقانات والتكنولوجيا القديمة، هذا من جهة، وعدم توافر الموارد والإمكانات اللازمة لشراء التقانة والتكنولوجيا من جهة أخرى.

**3ـ7:** العقوبات الاقتصادية الدولية التي كان لها دور كبير في استنزاف الكثير من مقدرات الدولة ومواردها في صفقات السوق السوداء والأسواق غير النظامية، لتأمين المواد والمستلزمات اللازمة لاستمرار عمل المؤسسات الإنتاجية والخدمية التي كانت قد توقفت عمليات الإنتاج فيها، إما بصورة كلية وإما بصورة جزئية، ما أسهم في ندرة العرض بالمقارنة مع الطلب، ما أدى إلى ارتفاع الأسعار، إلى مستويات انعكست بصورة سلبية على مستوى معيشة المواطن السوري.

**3ـ8:** استفحال ظاهرة الفساد وتحولها إلى حالة كيانية، نخرت بنيان الدولة والمؤسسات، واستنزفت الموارد والإمكانات، وألقت بظلال الإحباط واليأس وفقدان الأمل بإمكانية إجراء إصلاحات نوعية، مطلوبة لتجاوز الشروط التي أنتجت الأزمة.

**3ـ9:** الدمار والخراب الذي طال البنى التحتية والإنتاجية جراء الحرب في سورية

**3ـ10:** وجود مساحات كبيرة من الأراضي السورية خارج نطاق سيطرة الدولة السورية، تحديداً المساحات الزراعيّة التي كانت تخصص لزراعة القمح والشعير والحبوب.

**3ـ11:** استمرار عملية استنزاف الموارد والإمكانات الاقتصادية السورية، جراء استمرار الحرب وتصاعد وتائر العمليات الإرهابية ضد الدولة السورية.

**3ـ12:** المشكلات الكثيرة والمتعددة الناجمة عن عمليات التهجير والنزوح والهجرة الداخلية والخارجية والإنزياحات الديموغرافية.

**3ـ13:** بقاء معظم أبار النفط والغاز خارج نطاق سيطرة الدولة السورية، ذلك بسبب تركز معظم هذه الآبار في مناطق واسعة، لا تخضع لسيطرة الدولة السورية من محافظتي الحسكة ودير الزور وبعض مناطق شمال وشمال شرق سورية.

**3ــ14:** هجرة الكفاءات والأدمغة، وسيطرة حالة من الإحباط واليأس على ما تبقى منها، جراء الظروف القاسية التي تواجهها الكفاءات التي آثرت البقاء، وغياب الشروط الموضوعية اللازمة لعمل الكفاءات بصورة فاعلة وحقيقية، والتي يمكن الإشارة إلى بعضها ( كضعف الرواتب والأجور، وتدني مستوى المعيشة، وانشغال الكفاءات بالهموم اليومية، وغياب شروط البحث ومتطلباته، إضافة إلى جوانب أخرى معنوية، لا تقل أهمية، تتلخص بغياب التقدير والاحترام لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات والمعاهد، وأصحاب الخبرة والكفاءات العلمية والمهنية)

**3ــ 14:** انخفاض سعر صرف الليرة السورية: لقد تراجع سعر صرف الليرة بصورةٍ حادة طوال سنوات الحرب. فقد انخفض وسطي سعر صرف الليرة من (50) ل.س للدولار عام 2010 إلى (500) ل.س للدولار عام 2016. انظر الشكل البياني الآتي:

 **الشكل البياني رقم (3)**

 **المصدر: تقرير الأجندة الوطنية حول مستقبل سورية، اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، بيروت، لبنان**

 وفي الواقع إن انخفاض سعر صرف الليرة السورية، كان له منعكسات سلبية كبيرة على المستوى العام للأسعار الذي تضاعف بمعدلات قياسية حتى بلغ نحو (1100%) طيلة الربع الأخير من عام 2016 ومطلع عام 2017، ذلك بالمقارنة مع ما كان عليه الوضع عام 2010. الأمر الذي انعكس بصورة سلبية على نوعية الحياة، ومستوى المعيشة بالنسبة للمواطن السوري. إذ إنَّ الارتفاع الكبير في أسعار السلع والخدمات المستوردة، فضلاً عن الارتفاع الكبير في تكاليف مدخلات العملية الإنتاجية ومستلزماتها، وتراجع سعر صرف الليرة السورية، كلّ ذلك أدى إلى تفاقم الفجوة بين مستوى الدخل والاستهلاك بصورةٍ حادة، الأمر الذي انعكس بصورة سلبية على مستوى العيش وإمكانات الوصول إلى السلع والخدمات.

**4ـ مداخل تحسين سبل المعيشة في سورية (بدائل السياسات والخيارات) :**

إن تحسين سبل العيش، ورفع مستوى فرص التمكين الاقتصادي والمعيشي في سورية، عملية تحتاج لجهود نوعية كبرى، مدفوعة بإرادة حقيقية، تنطلق في مسارين اثنين: **الأول**: **هو مسار الأجل القصير والمتوسط**، ويندرج هذا المسار في الواقع في نطاق الأولوية كقاعدة انطلاق، أو كمدخل للانتقال إلى المسار **الثاني** المتصل **(مسار الأجل الطويل)،** والذي لا يمكن التعاطي معه كمسار منفصل أو فريضة مؤجلة وغائبة، وهو في الواقع يمثل المسار الاستراتيجي المُستدام لتحسين مستوى معيشة، وضمان فرص أفضل لعيشٍ كريم، يمتلك شروط الاستدامة والاستمرار.

**4ـ1: بدائل سياسات وخيارات تحسين مستوى المعيشة في الأجل القصير في سورية**

وهي البدائل التي تركز على جوانب إدارة الطلب وتنشيطه، بوساطة مجموعة كبيرة من الإجراءات والسياسات، التي يتعين على الحكومة القيام بها، ويمكن الإشارة إلى البعض منها وفق الآتي:

**4ـ1ـ1:** تشجيع الصناعات الحرفية والمشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية في الصغر وتحفيز ورشات العمل المهنية والحرفية، ذلك عن طريق التدريب والتأهيل وتقديم التمويل اللازم، والدعم اللوجستي الضروري لها.

**4ـ1ـ2:** تنشيط وتحفيز المدارس المهنية والحرفية والصناعية، وهذا يتطلب إعادة النظر بهيكل العملية التربوية والتعليمية، لجهة التركيز على تطوير وتنشيط التخصصات العلمية والمدارس المهنية والحرفية، ذات الصلة المباشرة بسوق العمل، وتوجيه الطلبة نحوها ، كمدخل لإعداد الكوادر البشرية والمهنية التي باتت السوق تعاني من ندرة نسبية فيها، ما يساعد في تشكيل رافعة للخروج من المأزق الاقتصادي.

**4ـ1ـ3:** البدء بتطبيق سياسة مالية ونقدية توسعية (عن طريق تفعيل استخدام أدوات السياسة النقدية والمالية) بصورة تدريجية، وفق خطى غير متسرعة، مبنية على أسس مدروسة بعناية فائقة، كي لا تنعكس مفاعيلها بصورة سلبية على شروط ومتطلبات التوازن الاقتصادي العام، وبالتالي على شروط ومتطلبات التوازن في مختلف الموازين الاقتصادية المالية والسلعية.

وفي هذا الإطار لا بد من التوضيح بأن الحكومة السورية، كانت قد اتجهت طوال السنوات الثلاث الأخيرة نحو تطبيق سياسة نقدية ومالية انكماشية، لكبح جماح التضخم، تندرج في الواقع في نطاق الضرورة التاريخية (التي لابد منها)، والتي ما تزال مبرراتها مستمرة إلى حدٍّ ما، ويمكن الاستدلال على معالم السياسة الانكماشية استناداً إلى الشكل البيانيّ الآتيّ:

**المصدر: بيانات ميزانيات مصرف سورية المركزي للأعوام 2012ـ 2016**

 يبين الشكل البياني السابق بوضوح أن معدل نمو النقد المتداول، كان قد شهد تراجعاً ملحوظاً طوال سنوات (2012- 2016) بنسبة تجاوزت حدود الـ **(12%) فقط** ، في الوقت الذي كان فيه الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يتراجع بصورة دراماتيكية، حيث تراجع من (60.2) مليار دولار قبل الحرب إلى (26.4) مليار عام (2016) أي أنه تراجع بمعدل سالب مقداره (ــ 56.1%) **([[10]](#footnote-10) )** ما يعني اتساع الفجوة بين العرض النقدي والعرض المتاح من السلع والخدمات، ما أدى بدوره إلى ارتفاع معدل التضخم والمستوى العام للأسعار، إلى حدود قياسية كبيرة، انعكست مفاعيلها بصورة سلبية على مستوى المعيشة ونوعية الحياة، جراء تراجع القوة الشرائية للدخول والمرتبات. إلا أن السياسة الانكماشية التي نفذتها الدولة كان لها دور كبير في المحافظة على ظروف اقتصادية حالت دون حصول مجاعات حقيقية، لا بل أسهمت في تراجع محدود وطفيف في المستوى العام للأسعار، لم يؤثر بصورة ملحوظة على حجم الفجوة الكبيرة جداً بين الدخل والاستهلاك، كما أنه لم يؤد في ذات الوقت إلى تغير إيجابي ملحوظ، في درجة او مستوى التمكين الاقتصادي لشرائح الفقراء والمهمشين، والمهددين غذائياً

 إلا أن ما يجب أن يُؤخذ بالحسبان هو أن التوجه نحو تنفيذ سياسة نقدية ومالية توسعية فعّالة ومؤثرة، كرافعة لتحسين مستوى المعيشة، وتحسين سبل العيش، يحتاج عملياً إلى توافر مجموعة من الشروط والمتطلبات، غير متوفرة في حالة الاقتصاد السوري، منها:

* قوة وحزم مطلوبان من الدولة لتحرير السوق من قبضة القوى الاقتصادية غير النظامية، التي باتت تمتلك مقدرات اقتصادية هامة، ولديها قدرة كبيرة على التحكم والتلاعب بالسوق، ما يجعل فاعلية السياسات النقدية والمالية، ضعيفة التأثير أوالمردود التنموي، تحديداً لجهة ما يتعلق بتحسين نوعية الحياة و سبل العيش.
* القضاء على مختلف أشكال الأسواق السوداء والأسواق غير النظامية.

وفي إطار الإجراءات والسياسات المطلوبة، لتطبيق سياسة مالية ونقدية توسعية، كرافعة لتحسين سبل العيش، يمكن للدولة أن تقوم بما يلي:

* تخفيض أسعار الفائدة الدائنة والمدينة، بغية تحفيز الاستثمار، وتشجيع الطلب.
* تخفيض أسعار الخصم للسندات والكمبيالات والأوراق التجارية.
* فتح باب الإقراض والتمويل المصرفي، لذوي الدخل المحدود، وللراغبين في الاستثمار في المشاريع الإنتاجية، بضمانات حقيقية وبموجب عمليات مصرفية جديدة، محوكمة ومطابقة للمعايير الدولية.
* إعادة النظر بالسقوف الاحتياطية للمصارف العاملة في سورية، بعد إجراء دراسات علمية دقيقة لبنية الودائع، وحجم التوظيفات المالية في القطاع المصرفي.
* إعادةُ النظرِ بواقعِ النظامِ الضريبيِّ (إصلاحاً وتطويراً) بالسرعةِ القصوى، وبناؤه على أسس حديثة، متطورة ومعاصرة، يمكن أن تساعد في إعادة توزيع الدخل والثروة (مغانم التنمية)، وتحميل غرمها وأعبائها، على قواعد تساعد في تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وتكرس العدالة بين مختلف عناصر العملية الإنتاجية، وبالتالي مختلف شرائح ومكونات المجتمع، وأقاليم الدولة السورية التنموية دون تمييز.

**4ـ1ـ4:** التركيز بصورة مكثفة على عملية تطوير القطاع الزراعي وتنشيطه، تحديداً سلع الإنتاج الزراعي ذات الطابع الاستراتيجي التي تتعلق بتوفير شروط الأمن الغذائي ومتطلباته كالقمح والزيتون والبطاطا والحبوب، إضافة إلى تحفيز الصناعات الزراعية (التي تعتمد في مدخلاتها على مخرجات القطاع الزراعي)، مع إيلاء أهمية وتركيز كبيرين بالنسبة إلى قطاع التقانة والتكنولوجيا.

**4ـ1ـ5:**  تقييد الاستيراد بما يساعد في حماية الإنتاج المحلي الزراعي والصناعي - الذي يعاني من تحديات كبيرة - ويساعد في تأمين متطلبات تطويره ومواصلة نموه بصورة مستقرة على أسس متينة ومُستدامة.

**4ـ1ـ6:** مصادرة الدولة للثروات والأموال التي تشكلت بصورة مشبوهة، تحديداً تلك التي تشكلت بسبب تجاوز شروط العدالة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص، واستغلت النفوذ والواقع، وجيرت المعطيات والمتغيرات، لأغراض ومنافع شخصية وخاصّة، على حساب النفع العام والمصلحة العامة. وإعادة ضخ هذه الأموال في شرايين الاقتصاد، عن طريق تمويل المشاريع الحرفية والصناعية والزراعية الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.

**4ـ1ـ7:** تنفيذ حملة ممنهجة ومكثفة، بصورة مستمرة ومتواصلة، لضرب بنى الفساد، وتفكيك شبكاته والقضاء على تحالفاته، وتنفيذ ملاحقة مدنية وجزائية للفاسدين الذين استباحوا المال العام وجيروا المواقع والمناصب العامة في سورية لأغراض خاصة، والاستيلاء على أملاكهم وثرواتهم وإعادة ضخها في شرايين الاقتصاد لتمويل المشاريع والبنى، تحديداً المشاريع ذات الصلة بجرحى الحرب والمعوقين وأبناء الشهداء.

**4ـ1ـ8:** **تحرير السوق وكسر حالة الاحتكار**: إن مسألة كسر حالة الاحتكارية، وتفكيك البنية الاحتكارية في سورية، باتت من الناحية العملية، مسألة جوهرية بالنسبة لعملية التنمية التي لا يمكن أن تتم بصورة، تمتلك شروط الاستدامة والاستقرار، وتؤسس لتراكم، يمكن أن يعزز متانة البنية الاقتصادية والاجتماعية بصورة مستدامة بوساطة: ترسيخ أسس وشروط العدالة، ومبادئ تكافؤ الفرص، وغير ذلك من الشروط التي لا يمكن تجاوزها، أو القفز فوقها في عملية رسم المسار الموضوعي، و التخطيط الاستراتيجي، لعملية تحسين مستوى المعيشة، وضمان سبل العيش الكريم للمجتمع السوري. إن الاحتكار بكل ما ينطوي عليه من منعكسات وتداعيات يشكل تهديداً حقيقياً لفرص التنمية العادلة.

**4ـ1ـ9: ضبط الأسعار والحيلولة دون ارتفاع معدلات التضخم:** إن عملية ضبط الأسعار، والحيلولة دون ارتفاع معدلات التضخم، تعد عملية أساسية وهامّة للحفاظ على القوة الشرائية للنقد، وبالتالي الحفاظ على القوة الشرائية للدخول والمرتبات، الأمر الذي يمكن أن يساعد في الحفاظ على مستوى المعيشة، وخلق الشروط الموضوعية لتحسينه، أو على الأقل يساعد جعل أية زيادة في مستوى الرواتب والأجور زيادة حقيقية.

**4ـ1ـ10: زيادة الرواتب والأجور:** يمكن أن يشكل مدخل زيادة الرواتب والأجور في سورية مقاربة عملية لتحسين مستوى المعيشة، يستفيد منها المجتمع بكل شرائحه ومكوناته، سواء أكان عاملاً في الدولة، أم لا يعمل بها، ذلك جراء الإسهام الكبير الذي يمكن أن يولده التأثير المضاعف لزيادة كتلة الرواتب والأجور على حجم الطلب الكلي، الأمر الذي سينعكس بصورة إيجابية على إمكانات تحسين مستوى نوعية الحياة وسبل العيش. إلا أن ذلك يتطلب في الواقع توافر مجموعة من الشروط الموضوعية، كي تكون الزيادة حقيقية وفاعلة، وبالتالي ذات مردود واضح، لجهة ما يتعلق بتحسين فرص العيش ومستوى المعيشة، منها:

* وجود مرونة كافية في عرض الجهاز الإنتاجي المحلي تلبي تطورات الطلب المحتملة.
* ضبط الأسعار والحيلولة دون ارتفاع معدل التضخم.
* قدرة الدولة على ضبط السوق، تحديداً لجهة ما يتعلق بإمكانية قمع التهريب، أو الحد منه، والذي من المحتمل، بل من المؤكد أنه سينشط جراء ضعف مرونة عرض الجهاز الإنتاجي، وعدم قدرته على مواجهة استحقاقات الطلب الكلي هذا من جهة ، وعدم توافر الظروف التي تساعد في عملية الضرب بقوة على أيدي المتلاعبين بالموارد والمقدرات من جهة أخرى.

**4ـ2: بدائل سياسات وخيارات تحسين مستوى المعيشة في الأجل الطويل في سورية:** وهي البدائل التي تركز على جوانب إدارة وتنشيط العرض، بوساطة تحفيز الإنتاج الوطني وتحديداً الإنتاج الزراعي والصناعات الزراعية، ذلك استناداً إلى مجموعة من الإجراءات والسياسات منها:

**4ـ2ـ1:** إعادة النظر باستراتيجيات التنمية ورهاناتها، تحديداً لجهة ما يتعلق بأولوية قطاعات الأمن الاقتصادي التي يجب أن تنطلق - كما نعتقد - من ثلاثة محاور أساسية هي:

* محور قطاع الزراعة والأمن الغذائي.
* محور قطاع الصناعة والصناعات الزراعية ذات الطابع أو المحتوى الاستراتيجيّ.
* محور التكنيك والتقانة والتكنولوجيا.

**4ـ2ـ2:** إعادة النظر في جغرافيا التنمية والإنماء: ذلك لجهة تحقيق التوزيع العادل للموارد والإمكانات بين مختلف المناطق والأقاليم التنموية، بما يساعد في الحدّ من فجوة الفقر بين الأقاليم وتضييقها إلى أدنى الحدود هذا من جهة، وبما يساعد على الحدّ من حركات الهجرة والنزوح الداخلية من جهة أخرى.

**4ـ2ـ3:** إعادة النظر في استراتيجيات التربية والتعليم: لابد من إعادة النظر في استراتيجية التربية والتعليم في الأجل المتوسط والطويل في سورية، لجهة جعل مخرجات العملية التربوية والتعليمية أكثر تكيفاً واستجابة لخصائص سوق العمل السورية ومتطلباته، التي باتت تعاني من نقص كمي ونوعي كبيرين في حجم القوة العاملة المهنية والحرفية، جراء أسباب وعوامل كثيرة منها : الالتحاق بالخدمة العسكرية، إضافة إلى هجرة أصحاب المهن والكفاءات العلمية وذوي التخصصات العلمية والعملية، من كل ذلك إلى التحولات النوعية الكبيرة التي تجري على مستوى البنية الديموغرافية.

**4ـ2ـ4:** التركيز على مسألة توطين الكفاءات وتحفيزها والحد من هجرتها، ذلك بوساطة:

* زيادة مستوى الأجور والمرتبات ورفع مستوى التعويضات للخبرات والكفاءات العلمية وأعضاء الهيئات التدريسية.
* ابتكار سياسات خلاقة لتوطين التقانة والتكنولوجيا وخلق البيئات والحواضن التكنولوجية اللازمة.

**4ـ2ـ5:** خلق بيئة اقتصادية محوكمة تساعد في تعزيز أسس ومتطلبات الشفافية المطلوبة لتحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار، وتحسين أداء السوق.

**4ـ2ـ6:** إعداد سياسة سكانية متوازنة: إن تحسين مستوى المعيشة يرتبط على المستوى البعيد إلى حد كبير بإمكانية تنفيذ عناصر سياسة سكانية متوازنة، تأخذ بالحسبان إمكانات المواءَمة بين احتياجات ومتطلبات النمو السكاني والقدرة على تأمين الموارد والإمكانات بصورة مُستدامة ومتواصلة.

**خامساً ـ** **شروط موضوعية للنهوض بالواقع الاقتصادي وتحسين سبل المعيشة:**

ثمة تساؤل هام يمكن أن يطرح في هذا السياق أو الإطار: إلى أي مدى تمتلك الدولة السورية إمكانات النهوض بمستوى المعيشة، والقدرة على تحسين فرص العيش، ونوعية الحياة؟

 لا شك في أنَّ التحديات والمعوقات التي تواجه الدولة السورية، هي تحديات كبيرة كما كنا قد أشرنا، لا يمكن تجاهلها تحديداً في ضوء النمو الكبير في حجم العجز المالي للدولة السورية، إلا أن إمكانات الدولة السورية وقدراتها، أصبحت مقبولة في الوقت الراهن، إذ تحسنت القدرات السياسية والاقتصادية والعسكرية بصورة ملحوظة، في السنتين الأخيرتين من سنوات الحرب والصراع. فقد استردت الدولة السورية مساحات هامة من الأراضي الزراعية، كما استردت بعض حقول النفط والغاز، وبدأت عجلة النشاط الصناعي بالعمل، واستعاد الكثير من المناطق الصناعية والمدن نشاطها ودورها، ويبقى الأبرز والأهم هو: أن الدولة حققت نجاحاً كبيراً في تعزيز ثقة المواطن السوري بقدرتها على الصمود، ومواجهة الإرهاب، إضافة إلى تمكنها من تعزيز الثقة الداخلية والخارجية، بقدرتها على صياغة التفاهمات، وبناء التحالفات الداخلية والخارجية، رغم التفاعلات المعقدة، للبيئتين الداخلية والخارجية ، ما يعني أن إمكانات النهوض وتحسين سبل المعيشة عن طريق البدء بتطبيق الإجراءات والبدائل في الأجل القصير أصبحت قائمة ومتوافرة بحدود معينة، لكنها تحتاج إلى توافر شروط موضوعية منها:

**5ـ1:** التقاط الفرصة التاريخية للاستثمار المكثف بالثقة الموجودة لدى المواطن السوري- الذي صبر وضحى، وآمن بقدرة الدولة على المواجهة والبقاء - بأن الدولة قادرة، ولديها الإرادة والرغبة، في تنفيذ الإصلاح الحقيقي الذي يساعد في استئصال الأسباب، التي أسست للحرب وسهلت إمكانات اندلاعها على الأرض السورية

**5ـ2:** استبعاد الكوادر والقيادات الفاسدة، التي تمسك ببعض المواقع، والتي تجد في الأزمة والحرب فرصة للاستثمار والإتجار، وبالتالي تحقيق المكاسب والمغانم على حساب دماء وكرامة الفقراء والمهمشين الذين باتوا يشكلون غالبية عظمى من المجتمع السوري.

**5ـ3:** الاعتماد على كفاءات رجال دولة حقيقيين يمتلكون الحس السليم، ولديهم الإحساس بالمسؤولية الوطنية الكاملة، ويغلبون المصلحة العامة على الخاصة، يمتلكون الرؤى والتصورات الاستراتيجية لمشهد سورية ما بعد الحرب.

**5ـ4:** الاستغلال الأمثل والرشيد للموارد والإمكانات الاقتصادية المادية والبشرية.

**5ــ4:** تعزيز الطابع أو الدينامية التنافسية للسوق السورية، ذلك عن طريق الضرب بقوة على أيدي المحتكرين والمتحكمين، المتلاعبين بالاقتصاد والسوق.

 **خاتمة**

 إن عملية تحسين مستوى المعيشة، وفرص العيش الكريم والحر، تتطلب في الأجل القصير توافر مجموعة من السياسات والإجراءات النقدية والمالية والتوزيعية، يمكن أن تساعد في تحفيز النمو وتمويل المشروعات الحرفية والمهنية المتناهية في الصغر، والصغيرة والمتوسطة، وبرامج التدريب والتأهيل ذات الصلة، من كل ذلك إلى ضرورة قيام الدولة بتوفير القوة الشرائية الكافية بالحد الأدنى بوساطة نظام أجور وتعويضات تحفيزي، وتأمين التوزيع العادل للدخل والثروة باعتماد إصلاح النظام الضريبي وكبح جماح التضخم، بما يساعد في تحريك وإدارة الطلب الكلي بواسطة سياسات اقتصادية كلية توازنيه، لا تسمح بتشكل فجوة تضخم أو ركود.

 إلا أن المطلوب الأبرز كما نعتقد في إطار الجهود الرامية لتحسين سبل العيش ومستوى المعيشة بصورة مستمرة ومستدامة هو التركيز المكثف على مسألة اختزال الزمن لجهة ما يتعلق بتنفيذ سياسات وبرامج الأجل المتوسط والطويل، وتحديداً سياسات إدارة العرض الكلي، وتحفيز وحماية الإنتاج الوطني، وتحديداً ما يتعلق بالزراعة والصناعة وقطاع التقانة والتكنولوجيا، وتطوير شروط ومتطلبات المشاركة، لمختلف شرائح المجتمع السوري ومكوناته بما يساعد في تأمين مستوى وشروط متطلبات التوازن الاقتصادي العام بصورة مُستدامة.

 **مراجع البحث**

**كتب:**

1ــ هوست أفهيلد، ترجمة عدنان عباس علي، اقتصاد يغدق فقراً: التحول من دولة التكافل الاجتماعي إلى مجتمع منقسم على ذاته، علم المعرفة، عدد (335) يناير 2007، الكويت.

2ــ أمارتيا صن، التنمية حرية: مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، العدد (303)، أيار 2004، عالم المعرفة، الكويت.

3ــ ستيفن جنكيز وجون ما يكلرايت، ترجمة بدر الرفاعي منظور جديد للفقر والتفاوت، عالم المعرفة ، عدد (363) أيار 2009، الكويت.

4ــ عادل احمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي،ط1 1992، الدار الجامعية القاهرة.

**تقارير:**

1ـــ تقرير المركز السوري لبحوث السياسات، حول تداعيات الحرب على الاقتصاد السوريّ.

2ـــ برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سورية، الأمم المتحدة، الإسكوا، ط1 2017، بيروت، لبنان.

 3ــ تقرير نتائج المسح الذي أقامه المكتب المركزي للإحصاء بالتعاون مع هيئة تخطيط الدولة، ومنظمة برنامج الغذاء العالمي (WFP)، والذي شمل نحو (5000) عائلة من (11) محافظة سورية.

4ــ الأمن الغذائي في سورية (منظور كلي) سلسلة قضايا التنمية، العدد (1) حزيران 2017، مركز دمشق للأبحاث ( مداد).

1. 1 في ضوء ذلك أصبح دخل أو (راتب) موظف بلغ سقف الوظيفة أي نحو (49000) ل.س يعادل بحسب القوة الشرائية دخل (4900) ل.س، بحسب أسعار ما قبل الأزمة. [↑](#footnote-ref-1)
2. قبل الحرب، في عام 2011 كانت نسبة من هم تحت خط الفقر الأدنى نحو (12%) من مجموع السكان، ونحو (34%) من هم تحت خط الفقر الأعلى، في الوقت الذي كان فيه متوسط الأجور في سورية يعادل (10800) ل.س بحسب بيانات المكتب المركزي للإحصاء ويرتفع المتوسط ذاته إلى حدود (17000) ل.س إذا ما أضيف إليه الدعم، ذلك بحسب مذكرة صادرة عن المكتب الاقتصادي القطري آنذاك عام 2009. [↑](#footnote-ref-2)
3. لمزيد من التفصيل انظر الموازنات العامة للدولة السورية للأعوام ( 2012ــ 2018)، وزارة المالية، دمشق [↑](#footnote-ref-3)
4. لمزيد من الاطلاع راجع: منظور جديد للفقر والتفاوت، تحرير ستيفن جنكيز وجون مايكلرايت، ترجمة بدر الرفاعي، عالم المعرفة، عدد (363) أيار 2009، الكويت، ص 109 ــ220 [↑](#footnote-ref-4)
5. لمزيدٍ من التفصيل، راجع أمارتيا صن، التنمية حرية: مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر العدد (303)، أيار 2004، عالم المعرفة، الكويت [↑](#footnote-ref-5)
6. تشير بعض الدارسات والتقارير التي تناولت الاقتصاد السوري في ظل الحرب إلى أن حجم الخسائر تجاوز (225) مليار دولار، انظر على سبيل المثال الدراسة المعدة من قبل التقرير الذي أعده المركز السوري لبحوث السياسات، وبرنامج الأجندة الوطنية حول سورية الأخير الذي أعدته اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا (الإسكوا) [↑](#footnote-ref-6)
7. لمزيد من التفاصيل: راجع نتائج المسح الذي أقامه المكتب المركزي للإحصاء بالتعاون مع هيئة تخطيط الدولة، ومنظمة برنامج الغذاء العالمي (WFP)، والذي شمل نحو (5000) عائلة من (11) محافظة سورية. [↑](#footnote-ref-7)
8. لمزيد من التفاصيل: راجع نتائج المسح الذي أقامه المكتب المركزي للإحصاء بالتعاون مع هيئة تخطيط الدولة ومنظمة برنامج الغذاء العالمي (WFP) [↑](#footnote-ref-8)
9. لمزيد من التفاصيل: راجع نتائج المسح الذي أقامه المكتب المركزي للإحصاء بالتعاون مع هيئة تخطيط الدولة ومنظمة برنامج الغذاء العالمي (WFP) [↑](#footnote-ref-9)
10. برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سورية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الإسكوا، بيروت، 2017، ص 63 وما بعد [↑](#footnote-ref-10)